

تفاقم مشكلة التصحر في الاراضي الزراعية من محافظة الانبار دراسة جغرافية – تحليلية – مقارنة .

لطيف محمود حديد الدليمي
مركز دراسات الصحراء – جامعة الانبار
E: Dr.latef@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: محافظة الانبار ، التصحر، المناطق الزراعية، وادي الفرات ، تدهور الانتاجية

تاريخ القبول: ٢٠١٢/٦/٢٦

تاريخ الاستلام: ٢٠١٢/٥/٢٩

المستخلص:

تعد محافظة الانبار من المناطق الزراعية على الرغم من اتساع المساحة الصحراوية فيها . ومع السمة الصحراوية السائدة في المحافظة ، فإن المناطق الصحراوية تتخللها مساحات صالحة للزراعة ، مع وفرة المياه الجوفية . وهي تمثل المناطق الواعدة في المستقبل . ان التركيز الزراعي وانتاج الغذاء في محافظة الانبار ، يتمثل في وادي الفرات اي في سهله الفيضي الشمالي وسهله الرسوبي الجنوبي . ويشكل هذان السهلان ابرز ملامح التفاعل بين الانسان والبيئة الطبيعية . كما يمثلان مناطق الزراعة الاروائية. وان ابرز المشكلات التي تهدد هذه الاراضي الانتاجية، هي مشكلة التصحر نتيجة قصور السياسة الزراعية واهمال الاراضي المنتجة للغذاء ، بحيث ادى ذلك الى انتشار الملوحة وتدهور الانتاجية .

AGGRAVATION OF DESERTIFICATION IN AGRICULTURAL LANDS AT AL-ANBAR GOVERNORATE. GEOGRAPHICAL ANALYTICAL COMPARATIVE STUDY.

Latif M . H AL Dulaimi

E: Dr.latef@yahoo.com

Key Words: AL Anbar Governorate, Disertification, Agricultural Areas, Euphrates Valley, Deteriorated, Productivity

Received: 29/5/2012

Accepted: 26/6/2012

Abstract:

AL-Anbar Governorate considered as agricultural area in spite of desert area expansion , the governorate was dominated by the desert , these deserted areas has areas of agricultural land , and a good supply of groundwater , these areas are promising for the future .

The farming activities and food production is concentrated in Euphrates river valley in the flood plain in the north and the sedimentation plain in the south . these two plains are the main activity symptoms of man and natural habitat which are the irrigated farming areas . The main problems that threat to these productive lands is desertification because of weak agricultural strategy and ignoring the needs of these lands , this lead to salinity and deteriorated productivity

المقدمة

والاحتكار الدولي والمضاربات العالمية بهدف تحقيق مآرب وغايات الدول الكبرى التي تدعمها قوة الاقتصاد وتعدد مصادر الغذاء ، على حساب الدول الضعيفة التي تنن تحت وطأة الجوع وتدهور الاقتصاد . وربما قاد ذلك الى الهيمنة وبسط النفوذ او التبعية الاقتصادية . وما الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على العراق في عقد التسعينات من القرن الماضي ، عنا ببعيد .

واذا كانت الدول الكبرى مولعة بالهيمنة مغرمة ببسط النفوذ ، فان شعوب الدول النامية لاتجد لحكوماتها الوطنية عذرا في ادراك العبرة ووعي الاعتبار ، واستلهم الدروس والعبر ، فانما التاريخ عبرة الماضي للحاضر

تعد الارض الواسعة والتربة الزراعية المتوافرة فيها ، ثروة اقتصادية عظيمة للانسان الذي يدرك اهميتها ودورها في الاقتصاد عامة وتوفير الغذاء خاصة . وتتشابه الشعوب في ادراك هذه القيمة ، غير ان حكومات العالم متباينة في هذا الادراك من خلال تباين السياسات الزراعية وفلسفة التخطيط الزراعي ومدى وعي اهمية الامن الغذائي وما يترتب عليه من تبعات اجتماعية وسياسية .

كما تعد المصادر الغذائية والامكانات العالية في توفيرها من ابرز دعائم قوة الدول وكرامة الشعوب ، سيما بعد ان دخل الغذاء مجالات الحصار الاقتصادي

الذي كان ينتجه لنفسه ولغيره من سكان المدن . وهنا قد يتساءل القارئ الكريم ما العلة الكامنة وراء هذا التحول الخطير وما اسباب الخراب الذي حل بالريف الزراعي في هذه المحافظة ؟

ان العلة تكمن في سياسة الدولة والتخطيط الزراعي ، وما مآل حال الريف الان نتائج لا بد ان تكون كذلك . فالسياسة الزراعية قد حصرت المنتج الريفي في زاوية اكدت له بقناعة تامة ، ان شراء غذائه من السوق اقل كلفة من تبعا انتاجه . ومن امثلة ذلك ان شراء كيس الطحين من السوق اقل من الكلفة التي تترتب على انتاجه في الحقل ، وبخاصة اذا ادركنا ان سعر الساعة الواحدة في الحراثة ٢٥٠٠٠ دينار وان سعر الكيس الواحد من السماد الكيماوي ٤٥٠٠٠ دينار زيادة على كلفة المحروقات في مضخة الري وتوقف المضخات الكهربائية نتيجة الخلل المستمر في التيار . وفوق كل هذا وذلك ، ما يتطلبه العمل الحقل من جهد ووقت في الحصد والتثنية والنقل ، مع ندرة الحاصدات التي لا تقتحم الحيازات الصغيرة اصلا بسبب كثرة السواقي والمروز وعدم انسجام هذه الآلة الكبيرة مع الطرق والمسالك الريفية .

انه لمن التشاؤم والأسى ان نجد في محافظة الانبار ارضا زراعية مؤهلة للانتاج وتوفير الغذاء تبلغ مساحتها ١١٤٣٧٠٠٠ دونم تضم الاراضي الاروائية والصحراوية الصالحة لم تدخل حيز الزراعة والانتاج الا بنسبة ٤,٩٪ في الموسمين الشتوي والصيفي من سنة ٢٠١٠ ، ونسبة ٦,٥٪ خلال الموسمين من سنة ٢٠١١ . ويدرك المختصون في علم التربة والباحثون في علم الجغرافية الزراعية ، ان اهمال التربة وعدم زراعتها يحقق بها الخراب والدمار ويلحق بمستوى انتاجيتها الضعف والانحدار ، وبالتالي فان ذلك فرصة سانحة وصيدا سهلا للعوامل الطبيعية في الهيمنة عليها والحاقها بركب التصحر فتتضاعف المشكلة ويدفع الانسان ثمنها باهضا في خسارة مزدوجة تتمثل في فقد الغذاء وضياح اهم مصادر الانتاج ومكافحة شبح الجوع الذي يهدده في عقر داره .

تعريف جغرافي بمنطقة الدراسة:

تشكل محافظة الانبار في القطر العراقي محور هذه الدراسة . وهي من اوسع المحافظات مساحة ، تصل الى ثلث مساحة القطر الكلية ، اي ١٣٩٦٩٧ كم^٢ . وهذا الامتداد المساحي الكبير يشكل ٣٢٪ من المساحة الكلية للعراق البالغة ٤٣٧٣٩٣ كم^٢ . وتمثل هذه المحافظة القسم الغربي من العراق وهي تمتد بين دائرتي عرض ٣١,٥ ° - ٣٥,٠ ° شمالا ، وبين خطي طول ٣٩ ° - ٤٤ ° شرقا .

تحد محافظة الانبار من جهة الشمال محافظتنا صلاح الدين ونيينوى ، ومن جهة الجنوب المملكة العربية السعودية . أما من جهتي الشرق والغرب ، فتحدها المحافظات الخمس : صلاح الدين ، بغداد ، بابل ، كربلاء

والمستقبل . وقد نجد عذرا مشروعا للحكومات التي تقود شعوبا خاوية الموارد منهارا للاقتصاد وقد وفقت الطبيعة معها على طرفي نقيض . أما الدول التي وهبتها الطبيعة عناصر القوة والديمومة وتعدد منافذ الاستثمار ، واقربها التربة الزراعية المنتجة التي تغطي ملايين الدونمات من أرضها بلا زراعة وانتاج ، فذلك دولة بأمس الحاجة الى ان تستعيد حكومتها رشدها وتعيد نظرها بتخطيطها الزراعي ، وتنتهج سياسة زراعية رشيدة تهتدي بوحى العقل ونور البصيرة . فليس من العقل الراجح والمنطق السليم ان تستهين الدولة بثروتها الطبيعية المتمثلة بالتربة الزراعية المنتجة ، وتفتح أبواب ومنافذ استيراد المنتجات الزراعية من الخارج . وانه لمن المعيب حقا ان تتحول العقول والأيدي المنتجة الى أفواه وبطون مستهلكة فحسب ، وينطبق ذلك على شعب العراق ، وسكان الانبار تحديدا ، وما ذلك الا واحدة من نتائج سياسة الدولة الزراعية ، وضيق افق التخطيط الزراعي القائم ، الذي لم يدرك ضرورة الموازنة بين محاسن الانتاج ومساوئ الاستيراد .

يتناول هذا البحث جانبا خطيرا من مشكلات الزراعة في محافظة الانبار ، وما ينجم عنها من تبعات على المجتمع ، تتمثل في اهمال الزراعة وعدم استثمار التربة المنتجة التي تعد من اهم الموارد الطبيعية ذات الصلة الحميمة بغذاء السكان وما يترتب عليه من امن واستقرار . وعندما نعد ذلك امرا خطيرا ، فذلك لان الجوع والاستقرار امران متناقضان بينهما عداوة الأزل وليس بينهما خيط من حبال الصلة والانسجام . ولأن كابوس الجوع يطارد النفس المطمئنة فلا يدع لها راحة ، وربما سد عليها منافذ الأمل فيضطرها الى التمرد وعدم الخنوع فتكون المحصلة الاخيرة ضياح الامن وفقد الاستقرار .

لقد عهد سكان الانبار بعضهم بعضا ، شعبا مزارعا منتجا ، يتشرف بعمله الزراعي ويعد ارضه بحياته المتواضعة جزءا من كرامته ومكانته الاجتماعية . وله في ذلك الحق وتلك قناعة مشروعة . فالأرض التي تطعمه وتقي افراد عائلته ذل السؤال ومرارة الحاجة الى الناس تستحق الاعتبار والاجلال ، زيادة على ردف السوق بما يحتاجه الناس من غذاء . ولقد كان ذلك ديدن الأنباريين على مدار تاريخ تضرب جذوره في القدم ، بحيث اضحى العمل الزراعي امرا مألوفيا في الريف ، يتسابق اليه المزارعون بهمة وتفان وامل ، بل يفخر بعضهم على بعض في الحاصل ومعدل الغلة . ولم يكن من حال افضل ولا من منظر أجمل من بيت مزارع بسيط يجاوره البستان والحيوانات الاليفة والطيور الداجنة ، وعلى امتداد حقله ترى زراعا منسجم التواصل يزينه الاخضرار وكأن ما تراه قطعة من جنة قد وضعها الله على الارض .

أما في السنوات الأخيرة ، فلم يعد ثمة بيئة خضراء ، اذ هجر المزارع ارضه بعد ان ضاقت عليه السبل وشطت به الاسباب ، فبات امره عند مفترق الطرق ، يصارع على جبهات متعددة المطالب بهدف البقاء .

لقد كر عليه الحدثان ودالت على آله الأيام ، ولم يعد يشغله من هم سوى امن عياله والبحث عن رغيف الخبز

الاستقرار السكاني الذي نما وتطور مع الزمن .
بلغ عدد سكان محافظة الانبار ١٤٠٠٠٠٠ نسمة
خلال سنة ٢٠١٠ ، يبلغ معدل النمو السكاني لهم ٣ ٪ .
وهم يقطنون المدن والقصبات الممتدة مع امتداد الفرات
بنمط التوسع الخطي . ويكون السكان ثمانية اقصية من
الناحية الادارية . (الخارطة -٢) .

الرسوبي من المحافظة بانخفاض السطح نسبيا مع
ضعف الانحدار ، مما جعلها عرضة للملوحة التي تفاقمت
مشكلتها مع الزمن . وهي مهددة بانتشار التصحر لا
محالة وفقا لموقف الانسان والدلالات المشهودة . أما
السهل الفيضي الممتد مع الفرات في واديه الغربي- بين
القائم وهيت- فانه في منأى عن الملوحة في الوقت
الحاضر، لارتفاع سطحه النسبي . وعند التقاء
السهلين، الفيضي من الغرب والرسوبي من الشرق عند
منطقة تل اسود شمال غرب مدينة الرمادي، تبدأ مظاهر
التصحر واضحة للعيان على طول السهل الرسوبي الذي
يخرج عن حدود المحافظة شرق ناحية العامرية، ملازماً
مسيرة الفرات الطويلة صوب محافظة بابل والمحافظة
التي تليها جنوبا .

أما سعة وادي الفرات- بسهليه الغربي والشرقي- فهي
تخضع لرحمة الحافات الهضبية من حيث الابتعاد او
الاقتراب . حيث تطل عليه هضبة الجزيرة من الشمال
والهضبة الغربية من الجنوب. وقد تأثرت سعة اراضي
السهلين تأثراً طبيعياً واضحاً بهاتين الهضبتين اللتين
تطلان على الاراضي الزراعية في وادي النهر وتلازمه
الامتداد. (الخارطة -٣).

، النجف ، شرقا ، والدولتان المجاورتان ، المملكة
الاردنية الهاشمية ، والجمهورية العربية السورية غربا .
(الخارطة -١) .

يغلب على سطح المحافظة الطابع الصحراوي عامة ،
مع وجود مساحات محدودة الاتساع صالحة للزراعة
ضمن الاراضي الصحراوية الواسعة تعتمد المياه الجوفية
في زراعتها . ومن خلال نظرة عابرة على تلك البقع
الخضراء ، يستنتج الناظر عامة والجغرافي خاصة ، ان
ثمة مصدرا للماء الجوفي مستثمرا في تلك البقعة قبل ان
يصلها ويقع على حقيقتها عن قرب .

يمثل نهر الفرات شريان الحياة عامة في المحافظة ،
من بشر ونبات وحيوان . ولولاها لأضحت اراضي الانبار
قاعا صفصفا ، بل لم يستقر الانسان اصلا في مناطقها
مما يؤكد مدلول الآية الكريمة (وجعلنا من الماء كل شيء
حي) ، كما يدعم المثل الجغرافي السائر (حيثما وجدت
الماء وجدت الحياة). وينحدر الفرات في اراضيها من
حدودها الغربية حتى حدودها الشرقية في اتجاه عام من
الشمال الغربي صوب الجنوب الشرقي وفقا لطبيعة
انحدار السطح .

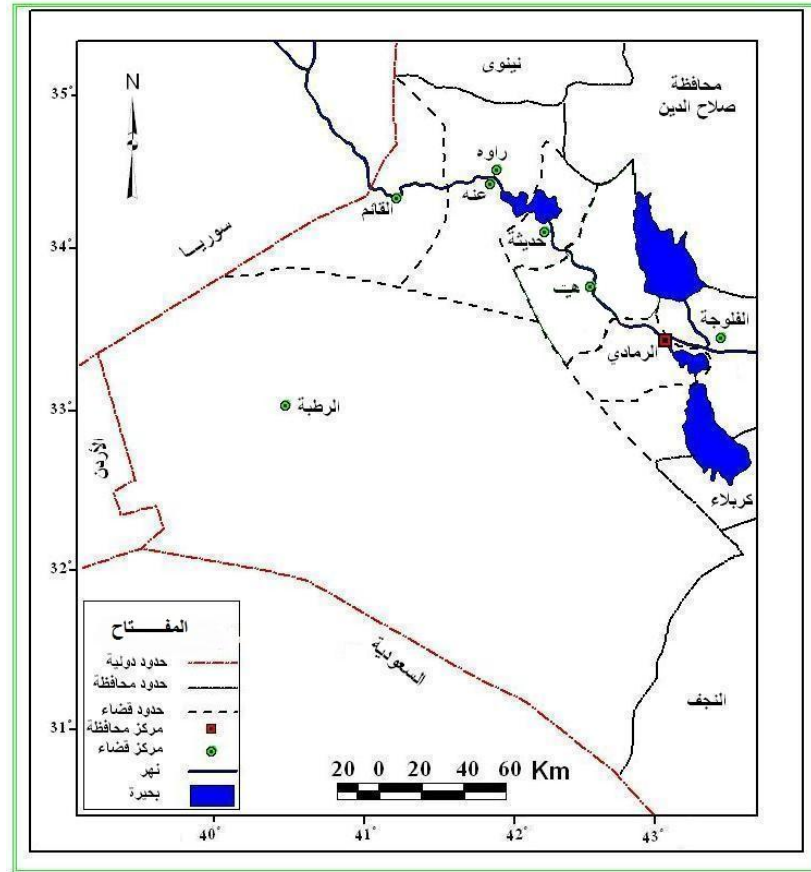
تقع الاراضي الزراعية الاروائية على جانبي الفرات
، بمدى أسباب الحياة وتشاركه الامتداد . وتعد هذه
الاراضي العمود الفقري للنشاط الزراعي في محافظة
الانبار . كما يتمثل في وادي الفرات ابرز درجات التفاعل
بين الانسان والبيئة الطبيعية . وما هذا التفاعل الجديد ، بل
يعود في تاريخه الى الانسان الاول حيث وجد التربة
الزراعية والماء المجاور فتفاعل معهما منتجا طعامه
مديما مأواه ، فكان ذلك بداية بوادر



المصدر: وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس 1:1000000 لسنة 2000.

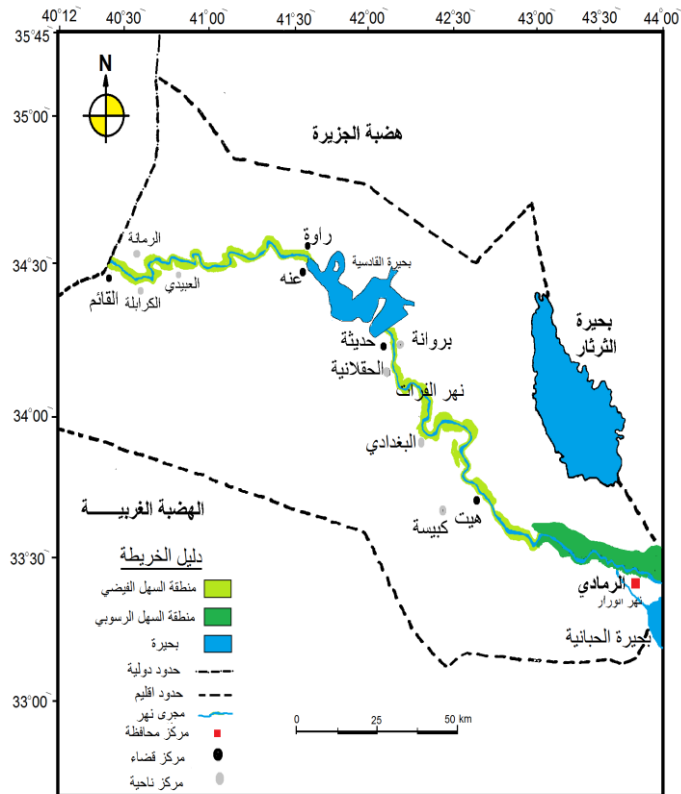
خارطة -١: موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق

المصدر : وزارة الري: الهيئة العامة للمساحة.خارطة العراق الادارية بمقياس 1:1000000 لسنة 2000



خارطة ٢: محافظة الانبار الإدارية

المصدر: وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، بغداد ١٩٩٤.



خارطة ٣: السهل الفيضي في محافظة الانبار

المصدر: تخطيط إقليم أعالي الفرات - مكتب بلاتار ١٩٧٩

المبحث الاول /واقع حال المساحات الزراعية في المحافظة :

تمتد في محافظة الانبار اراضي مترامية الاطراف شاسعة المساحة تشكل قرابة ثلث مساحة العراق . حيث تبلغ مساحة المحافظة ١٣٩٦٩٧ كم^٢، اي انها تقترب من ثلث مساحة العراق البالغة ٤٣٧٣٩٣ كم^٢. فتشكل نسبة مساحة المحافظة الكلية ٣٢ ٪ من المجموع الكلي لمساحة العراق . غير ان ثمة عقبة طبيعية قاهرة تكتنف اغلب هذه المساحة وهي الطبيعة الصحراوية وسيادة الجفاف بحيث لم تعد تشكل الاراضي الصالحة للزراعة سوى خمس هذه المساحة الواسعة ، اي نسبة ٢٠,٤ ٪ منها فقط .

المناخية القاسية تشكل تحديا طبيعيا امام الزراعة في المناطق الصحراوية ، فإن ذلك مدعاة ومبررا منطقيًا يقود السكان الى استثمار الاراضي الاروائية في المناطق الريفية بهدف انتاج الغذاء وفقا لضرورة التفاعل الميداني والمزاوجة العملية بين المعطيات الطبيعية المتاحة والعوامل البشرية المتوافرة .

الريفية من المحافظة ، هي امر مفروغ منه ومسؤولية لا بد منها ينهض بها الريفيون عملا وانتاجا وتقودها الدولة دعما وارشادا . ومن الضرورات القصوى ان يكون مثل الريفيين المنتجين والدولة الداعمة ، كمثل الشجرة المعطاء التي تعطي الثمار الناضجة بدعم الجذور التي تمدها بأسباب الحياة .

غير ان الذي نعرفه عن كئيب ونراه بام العين ، ان ثمة فجوة غير اعتيادية بين المزارعين في نشاطهم الانتاجي ، والدولة في سياستها الزراعية . وقد نمت هذه الفجوة مع الزمن وحقب الحكومات المتعاقبة في العراق ، فآثرت شرا وخيما وارتباطا عقيما وانشغلت الحكومات بمكاسيها واعرض التخطيط الزراعي ونأى بجانبه عن الرشد والارشاد ، فأمسى المزارع في وادٍ وحكومته في وادٍ آخر ، يستغيث بلا مجيب ويصرخ في وادٍ سحيق وكان نداءه هواء في شبك . وقد ترتب على هذه العزلة والمفارقات ان ظهرت بوادر التصحر في الاراضي الزراعية الاروائية على جانبي الفرات في السهل الرسوبي من محافظة الانبار .

ونؤكد هنا من منطلق البحث العلمي ومسؤولية الامانة التاريخية ، ان العوامل الطبيعية سارية المفعول بعنفوانها المعهود . وهي لا تنتظر العاجزين حتى ينهضوا ، ولا النائمين كي يستيقظوا . واذا كان استثمار الاراضي الصالحة للزراعة والانتاج في المناطق الصحراوية ، امرا ميؤسا منه - على ما يبدو - فليس من المقبول ايدا ان يغزو التصحر افضل الاراضي الزراعية واجودها غلة تمتد عليها التربة المنتجة ويحاذيها الفرات ، وليس بعد فقدها من بديل. واذا استمر الحال على ما هو عليه ، فليس شبح الجوع عن الغافلين يبعيد .

يوضح (الجدول-١) ان المساحة الكلية لمحافظة الانبار هي ٥٥٨٧٨٧٠٨ دونم منها ١١٤٣٧٠٠٠

دونم مساحة صالحة للزراعة وبضمنها المساحات الصالحة في المناطق الصحراوية من المحافظة .

جدول-١: المساحات الكلية والصالحة للزراعة - بضمنها المساحات الصحراوية الصالحة بحسب الشعب الزراعية في محافظة الانبار .

المساحة الكلية (دونم)	المساحة الكلية (دونم)	الشعبة الزراعية
٢٥٠٠٠٠	٤١٥١٠٨	الكرمة
٧٠٩٠٠	١٩١٢٠٠	الفلوجة
٤٦٠٠٠	٦٢٨٠٠	الصقلاوية
٨٠٠٠٠٠	١٠١٢٨٠٠	العامرية
٦٠٠٠٠	٢٨٥٦٠٠	الخالدية
١٧٥٠٠٠٠	٣١٣١٦٠٠	الرمادي
١٣٠٠٠٠٠	٣١٤٩٢٠٠	هيت
٢٥٠٠٠٠	٧٥٥٦٠٠	البغدادى
٨٢٠٥٠٠	١٤٥٧٦٠٠	حديثة
٧١٨٠٠٠	٢٢٣٨٨٠٠	عنة
١٠٢٠٦٠٠	٢٢٧٠٤٠٠	راوة
٢١٠١٠٠٠	٣٥٣٠٠٠٠	القائم
٢٢٥٠٠٠٠	٣٧٣٧٨٠٠٠	الرطبة
١١٤٣٧٠٠٠	٥٥٨٧٨٧٠٨	المجموع

المصدر : مديرية الزراعة في محافظة لانبار، قسم التخطيط والمتابعة، سجلات المساحة والانتاج النباتي ، ٢٠١١ ، (داخلية غير منشورة) .

ويتبين من خلال (الجدول-١) مدى هبة السماء لهذه المحافظة المتمثلة بسعة المساحات الصالحة الممتدة في اقصيتها ونواحيها . مع انها لاتعادل سوى ٢٠,٤ ٪ من المساحة الكلية ، غير انها متباينة المقدار من حيث توزيعها الجغرافي بين المناطق كما يوضح ذلك (الجدول-٢) .

جدول-٢: المساحات الصالحة ونسبتها الى المساحة الكلية ، ونسبة الصالحة الى مجموعها الكلي بحسب الشعب الزراعية في محافظة

نسبة الصالحة الى مجموعها الكلي (٪)	نسبة الصالحة الى الكلية (٪)	المساحة الصالحة (دونم)	الشعبة الزراعية
٢,١	٦٠,٢	٢٥٠٠٠٠	الكرمة
٠,٦	٣٧,٠	٧٠٩٠٠	الفلوجة
٠,٤	٧٣,٢	٤٦٠٠٠	الصقلاوية
٧,٠	٧٩,٠	٨٠٠٠٠٠	العامرية
١,٠	٢١,٠	٦٠٠٠٠	الخالدية
١٥,٣	٥٥,٨	١٧٥٠٠٠٠	الرمادي
١١,٣	٤١,٢	٣١٣١٦٠٠	هيت
٢,١	٣٣,٠	٢٥٠٠٠٠	البغدادى
٧,١	٥٦,٢	٨٢٠٥٠٠	حديثة
٦,٢	٣٢,٠	٧١٨٠٠٠	عنة
٩,٠	٤٥,٠	١٠٢٠٦٠٠	راوة
١٨,٣	٥٩,٥	٢١٠١٠٠٠	القائم
١٩,٦	٦,٠	٢٢٥٠٠٠٠	الرطبة
٪ ١٠٠	—	١١٤٣٧٠٠٠	المجموع الكلي

المصدر : بيانات الجدول -١

الدول النامية تجمع المخلفات علفا للحيوانات (Das N.R et al.,2008).

ان المزارع العراقي عامة ، يتميز بالجد والمثابرة ، ويتشرف بأرضه . ولكننا نرى ان القوة العضلية المسنودة بمعنوية عالية بحاجة الى توجيه وإرشاد وتخطيط واع لبلوغ الهدف بأعلى مكسب واقل خسارة . وليس من خير في قوة بلا عقل ينير لها مجاهل الطريق ويلهمها سلامة العقبى .

المبحث الثاني / المساحات المزروعة خلال سنتي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ في المحافظة :

لو قارنا بين المساحات الصالحة للزراعة وتلك المزروعة منها فعلا في محافظة الانبار خلال سنتي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، لوجدنا بونا شاسعا بينهما ، بحيث تدل نتيجة المقارنة على عدم التلاؤم و الانسجام بين هبة الطبيعة والجهد البشري المستثمر بهدف الزراعة و انتاج الغذاء . وليس من المنطق في شيء ان يقابل الفيض بالغيبض لان اي مورد طبيعي يبقى مهمل الجانب معطل الفائدة اذا لم يجد الانسان جهازا في اخضاعه لمنفعته متفاعلا معه بدرجة من الكفاءة ، توازن بين الاستفادة والاستدامة .

فخلال الموسم الشتوي من سنة ٢٠١٠ ، كان مجموع المساحة الكلية المزروعة ٤٢٢٤٧٦ دونما فقط وهذا لايعادل الا نسبة ٣,٦ ٪ ، في الوقت الذي بقيت فيه ٩٦,٤ ٪ من اراضي الانبار الصالحة بلا زراعة . ولهذه المقارنة اثار سيئة ونتائج وخيمة تظهر في مجالات متعددة اهمها :

١ - ان اهمال التربة الزراعية وعدم تتابع الزراعة فيها ، يؤدي بها الى الدمار ويلحق بها الخراب ويدهور مستوى انتاجيتها بدرجة كبيرة .

٢ - ان الاراضي المهملة تشكل مساحات جرداء ممتدة تحت رحمة العوامل الطبيعية التي لاتتهادن معها في بيئة مناخية قاسية كبيئة محافظة الانبار ، بل تعمل فيها تعرية وتذرية فتخسر الاراضي تربتها المنتجة فيكسبها التصحر الذي ينتظر مثل هذه الفرصة .

٣ - ان عدم زراعة الاراضي الصالحة في هذه السنوات يشكل توقيتا سيئا للغاية ولاينسجم قطعا مع ازمان الغذاء في العالم لاسيما وقد دخل امر الغذاء مجال السياسة الدولية والامن العالمي .

٤ - ان هذا الاهمال وعدم المواكبة لابد ان يقود الى التبعية الاقتصادية - والغذائية جزء منها - فيهوي بالشعب المستهلك الى حضيض الخنوع ، في الوقت الذي تبحث فيه الشعوب عن حريتها التي لاتتحقق الا بالسيادة والاستقلال الكاملين .

٥ - ان عدم تجاوب العوامل البشرية مع عطاء العوامل الطبيعية المتمثل بالمساحة الصالحة ونهر الفرات والمياه الجوفية الملائمة ، يحمل ابعادا معنوية ونفسية عميقة المهوى خطيرة النتائج تتمثل في جر السكان الى الاستهلاك الجاهز ونقتل في نفوسهم حب العمل والابداع وروح التفاؤل والتفاعل والاعتماد على الذات . وعلى ذلك كله تترتب نتائج اكثر خطورة من ابرزها تحويل الشعب

الانبار .

يوضح (الجدول-٢) ان التباين المكاني في التوزيع الجغرافي للمساحة الصالحة امر واقع وهو اعتيادي وفقا لموقع كل منطقة وعلاقتها بالهضبة او السهل . غير ان هذه العلاقة لاتكون مطلقة وليست طردية في جميع الاحوال . ومن امثلة ذلك تشابه ناحيتي الكرمة والبيغادي في مقدار المساحة الصالحة ، مع اختلافهما في مقدار نسبة الصالحة الى الكلية .

اما عند مقارنة المناطق مع بعضها وفقا لمعيار نسبة المساحات الصالحة الى مجموعها الكلي ، فيبدو الامر واضحا في التباين المكاني بين تلك المناطق . لكن ليس من ترابط بين نسبة التباين المكاني ونسبة الاراضي المزروعة لاعتبارات متعددة اهمها توجه العائلة الريفية وطبيعة اقتصادها ومدى ارتباطها بالارض وبدائل الدخل الزراعي ، وكذلك عدد افراد كل عائلة ثم عدد المرتبطين منهم بدوائر حكومية تتطلب الالتزام والدوام اليومي .

ومن الجدير بالذكر ان تعامل المزارع الريفي في العراق عامة ومحافظة الانبار خاصة تشوبه العشوائية وتنقصه العلمية اثناء التعامل مع وسائل الانتاج في العمل الزراعي . ولو قارنا بين المزارع الغربي - في دول اوربا مثلا - والمزارع في العراق بما في ذلك مزارعي المحافظة ، لوجدنا الامر خارج المقارنة اصلا . ومن عامة الامثلة ان الزراعة في العالم المتطور لابد ان تقوم على التخطيط العلمي بحسابات دقيقة يتقيد بها

المزارع خلال التنفيذ . ومنها (تقدير الموسم المبكر للمساحة المزروعة ، والسيطرة على ظروف زراعة المحصول ، وتأثير الاجهاد المائي وحساب تأثيره على الحاصل ، والسيطرة على الجفاف الزراعي ، وكذلك تخطيط الدورات الزراعية ، والسيطرة على ادارة المساحة المزروعة ، ووضع خرائط الفيضان والسيطرة عليه) sahu.et al 2008

وإذا كنا نجد للمزارع عذرا ، لبساطته وقلة درايته ، فليس من عذر للمخطط الزراعي لأن ذلك ضمن مسؤوليته . ولقد أن الاوان - منذ سنين - ان يتوجه العمل الزراعي في العراق عامة الى الزراعة الحديثة بما في ذلك التوسع العمودي . (ان يوم التوسع الزراعي الافقي قد انتهى وان مجالات محددة من الطاقة الكامنة في المزارع بقيت متاحة للاستغلال)

(Kohnke et al.,2009) .

ولعل من اقرب الامثلة الواقعية على تلك المقارنة وشدة التباين ، ان مزارعي الانبار كانوا - حتى عهد قريب - يحرقون بقايا ومخلفات الحاصلات الزراعية في الحقل ، معتقدين تماما انها الطريقة المثلى لقتل الحشرات والقوارض وتعقيم الارض لاستقبال الموسم اللاحق . أما دور الدبال واهمية السماد العضوي فهذا امر مجهول في حسابهم . بيد انهم اليوم يجمعون كل مخلفات المحصول الزراعي ويدخرونه علفا للحيوانات خلال فصل الشتاء . (فمن الطرائق الحديثة في الدول الاوربية والولايات المتحدة هي الابقاء على مخلفات المحصول السابق في الحقل ذاته لموسم لاحق ، بينما في

المنتج الذي كان يأكل ويطعم غيره ، الى شعب جائع ينتظر انتاج الآخرين . لقد تم ذكر المساحات المزروعة كما تم تقسيم المحاصيل الزراعية الى مجموعات مع الاشارة الى توزيعها الجغرافي بحسب الشعب الزراعية في محافظة الانبار خلال الموسم الشتوي من سنة ٢٠١٠ ويوضح ذلك كله (الجدول-٣) .

جدول-٣: لمساحات الصالحة المزروعة فعلا خلال الموسم الشتوي من سنة ٢٠١٠ بحسب الشعب الزراعية في محافظة الانبار.

الشعبة الزراعية	مساحة الحبوب (دوم)(١)	مساحة الدرنيات (دوم)(٢)	مساحة العلف الحيواني (دوم)(٣)	مساحة الخضرة الشتوية (دوم)(٤)	مساحة الخضروات المغطاة (دوم)(٥)	مجموع المساحة المزروعة (دوم)
الكرمة	٧٥٠٠٠	٣٩٤٠	٤٥٣٠	١٣٠٠٠	٢٨٥٥	٩٩٣٢٥
الفلوجة	١٦٩١٤	٣٠٦٠	١١٦٠	٤٠٠٠	١٢١٢	٢٦٣٤٦
الصقلاوية	١٩٥٠٠	١٩٥٠	٢٥٧٣	١٠٠١١	٢٩٣٥	٣٦٩٦٩
العامرية	٢٦٥٦٤	١١١٢٧	٤٨٣٤	١٢٨٥٤	٢٦٣٩	٥٨٠١٨
الخالدية	١١٦٠٥	٣٠٠	١٦٠٠	٦٨٧	١٤	١٤٢٠٦
الرمادي	٧٦٧٩٢	٥٢٠٠	٣١٤٩	٥٩٢٦	٣٧٠	٩١٤٣٧
هيت	١٢٤٢٠	١٠٥	٥٤٥	١١٧٠	٥٥	١٤٢٩٥
البغدادى	٦٩٣٠	٤٧٥	٧٣٦	١٠٢٠	(*)—	٩١٦١
حديثة	٢٩٨٦	٢٦٦	٣٣١	٢٠٠	(*)—	٣٧٨٣
عنة	٦٤٤٥	٢٠٠	(*)—	٩٢٣	(*)—	٧٥٦٨
راوة	٧٣٤٥	٣٧	٣٤٦	٥٧	(*)—	٧٧٨٥
القائم	٤٩٢٤٠	٧٩٩	١٦٧٥	٥٦٩	٢٥	٥٢٣٠٨
الربطية	١١٥٠	١٠	٥٥	٦٠	(*)—	١٢٧٥
المجموع الكلي	٣١٢٨٩١	٢٧٤٦٩	٢١٥٣٤	٥٠٤٧٧	١٠١٠٥	٤٢٢٤٧٦

المصدر : مديرية الزراعة في محافظة الانبار ، قسم التخطيط والمتابعة ، سجلات المساحة والانتاج النباتي ، ٢٠١٠ ، (داخلية غير منشورة)

- (١) تشمل الحبوب على : الحنطة والشعير . (منها ٢٩١٩٣٥ دونما مزروعة حنطة والباقي ٢٠٩٥٦ مزروعة شعيراً).
 - (٢) تشمل الدرنيات على : البصل اليابس ، البطاطا الخريفية ، بصل لانتاج البذور .
 - (٣) يشمل العلف الحيواني على : الجت الجديد ، المخاليط العلفية ، البرسيم .
 - (٤) تشمل الخضرة الشتوية على : السلق ، الكراث ، السبانغ ، الفجل ، الشلغم ، الرشاد ، الكرفس ، الخس ، الباقلاء الخضراء ، الجزر ، الثوم ، البصل الاخضر ، بصل كرانو ، اللهانة ، القرنابيط .
 - (٥) تشمل الخضروات المغطاة على : الطماطة ، الخيار ، الشجر ، الباذنجان .
- (*) : لم ترد بيانات حكومية عن مساحة المحصول في تلك المناطق .

الغذائية (*) ٣٥٪ من مجموع المساحات المزروعة . في حين شكلت المحاصيل الصناعية نسبة ١٤,٤ ٪ ونسبة مساحة الدرنيات ١٣,٦ ٪ . بينما كانت مساحات الخضروات الصيفية والعلف الحيواني بنسبتي ٣٦,٢ ٪ ، ٠,٨ ٪ على التوالي ومن الاهمية بمكان ان نشير الى ان مجموع هذه النسب في الزراعة الصيفية لاتعادل الا نسبة ١,٣ ٪ من المجموع الكلي للمساحات الزراعية المتوافرة فعلا في محافظة الانبار . يلاحظ (الجدول-٤) . فتكون المحصلة النهائية ان سنة كاملة بموسميها الشتوي والصيفي لم يستثمر سكان الانبار خلالها الا نسبة ٤,٩ ٪ من الاراضي الزراعية المتاحة . ويؤشر ذلك ابرز وجوه الخلل في مفاصل السياسة الزراعية وحلقات التخطيط الزراعي . ويوضح (الجدول-٤) مقدار المساحات المزروعة خلال الموسم الصيفي من سنة ٢٠١٠ في مناطق المحافظة .

ويبدو من (الجدول-٣) ان نسبة مساحة الحبوب كانت ٧٤ ٪ من مجموع المساحة المزروعة خلال الموسم الشتوي من سنة ٢٠١٠ . كان منها ٦٩,١ ٪ مزروعة بمحصول الحنطة ونسبة ٤,٩ ٪ مزروعة شعيراً . [يلاحظ التسلسل (١) من هامش (الجدول-٣)] . غير ان هاتين النسبتين من مساحتي المحصولين معا لاتساويان الا نسبة ٢,٧ ٪ من مجموع المساحات الصالحة المتوافرة فعلا في المحافظة . ما نسبة مساحة الدرنيات فكانت ٦,٦ ٪ ، ونسبة العلف الحيواني ٥ ٪ في حين شكلت نسبنا مساحتي الخضرة الشتوية والخضروات المغطاة ١٢ ٪ ، ٢,٤ ٪ على التوالي . وبذلك تكون النتيجة النهائية ، ان كل ما تمت زراعته خلال ذلك الموسم من السنة ذاتها لايشكل سوى نسبة ٣,٦ ٪ من مجموع المساحة الصالحة للزراعة وانتاج الغذاء في المحافظة . وخلال الموسم الصيفي من سنة ٢٠١٠ ، كانت نسبة مساحة الحبوب

(*) : يلاحظ التسلسل (١ - ٥) من هامش (الجدول-٤) .

جدول-٤: المساحات الصالحة المزروعة فعلا خلال الموسم الصيفي من سنة ٢٠١٠ بحسب الشعب الزراعية في محافظة الانبار .

الشعبة الزراعية	مساحة الحبوب الغذائية (دوم)(١)	مساحة المحاصيل الصناعية (دوم)(٢)	مساحة الدرنات (دوم)(٣)	مساحة الخضروات الصيفية (دوم)(٤)	مساحة العلف الحيواني (دوم)(٥)	مجموع المساحة المزروعة (دوم)
الكرمة	٨٣٧٣	٥٢١١	٢٢٦٣	٩٣٥٥	— (*)	٢٥٢٠٢
الفلوجة	٢٢٢٩	٩٠٠	٢١٢٠	٩٨٤٠	٤٥	١٥١٣٤
الصفلاوية	٥٢٠٧	١١٧٠	٩٥٨	١١٩٢٠	٢٧٠	١٩٥٢٥
العامرة	١٠٧٩٠	٤٧٩	٩٥٥٨	٦٢٥٦	١٥٠	٢٧٢٣٣
الخالدية	٤٢٣٦	٤٠٠	٣٢٠	١٥٥٠	— (*)	٦٥٠٦
الرمادي	١٢٧٣٦	٧٨١٣	٣٠٤٠	١٠٧٠٩	— (*)	٣٤٢٩٨
هيت	١٨٩١	٥٩١	١٢٧	١٤٨٣	١٠٠	٤١٩٢
البغدادى	١٠٠١	٢٢٣٢	٢٠٠	٢٠١٤	٢١٠	٥٦٥٧
حديثة	٧٢٢	٢٣٧	١٤٩	٥٨٢	٢٩٥	١٩٨٥
عنة	٢٠٠	— (*)	٩٩٠	٢٤٥	١٥٠	١٥٨٥
راوة	٦٦٤	٤٤	٤٤٠	٢٥٥	— (*)	١٤٠٣
القائم	٦٦٥٥	٣٣٨٠	١٠٥١	٢١٦٥	٩٦	١٣٣٤٧
الرتبة	٣٠	١٠	٢	١٧٠	٥	٢١٧
المجموع الكلي	٥٤٧٣٤	٢٢٤٦٧	٢١٢١٨	٥٦٥٤٤	١٣٢١	١٥٦٢٨٤

المصدر : مديرية الزراعة في محافظة الانبار، قسم التخطيط والمتابعة ، سجلات المساحة والانتاج النباتي ، ٢٠١٠ ، (داخلية غير منشورة)

- (١) تشمل الحبوب الغذائية على : الذرة الصفراء التركيبية ، الماش ، الذرة الصفراء المحلية ، الدخن .
- (٢) تشمل المحاصيل الصناعية على : زهرة الشمس ، السمسم ، فستق الحقل .
- (٣) تشمل الدرنات على : فسقة البصل ، البطاطا الربيعية .
- (٤) تشمل الخضروات الصيفية على : الطماطة ، الرقي، البطيخ ، الخيار بنوعيه ، القرع بانواعه ، الفلفل بنوعيه ، الباذنجان ، الباميا ، اللوبيا .
- (٥) يشمل العلف الحيواني على محصول الذرة البيضاء المحلية فحسب .
- (*) : لم ترد بيانات حكومية عن مساحة المحصول في تلك المناطق .

٪ على التوالي قياسا الى سنة الاساس . في حين تراجع مساحات محاصيل الحبوب والخضر الشتوية تراجعا سلبيا بنسبتي ٣,٤ ٪ ، ٣,٢ ٪ على التوالي ، قياسا الى مجموع المساحة الكلية المزروعة بتلك المحاصيل .

أما خلال موسمي الصيف من سنتي الاساس والمقارنة ، فان المفارقات كانت امر وادهي . ذلك ان جميع مساحات المحاصيل المذكورة في الجدولين (٤ ، ٦) قد تراجعت سلبا في سنة المقارنة قياسا الى سنة الاساس ، باستثناء مساحة الحبوب الغذائية فقط التي تطورت بنسبة ٥,٧ ٪ . أما المحاصيل التي حل بمساحتها التراجع فهي المحاصيل الصناعية والدرنات والخضروات الصيفية والعلف الحيواني وبنسب مئوية مقدارها ٠,٩ ٪ ، ٠,٤ ٪ ، ٤,٣ ٪ ، ٠,١ ٪ على التوالي .

وعلى الرغم من قلة الفرق في هذه الارقام ، غير انها تدل على الرتابة وضعف التطور مع توافر المساحات الزراعية . وبخلاصة موجزة ، فان المجموع الكلي للمساحة المزروعة خلال سنة المقارنة لم يتطور عن مثيله خلال سنة الاساس الا بنسبة ١,٦ ٪ ، كان نصيب الموسم الشتوي منه ١,٢ ٪ ولم يصب الموسم الصيفي منه سوى ٠,٤ ٪ . ويوضح (الجدول-٥) مقدار المساحات المزروعة في مناطق المحافظة خلال الموسم الشتوي من سنة ٢٠١١ ، بينما يوضح (الجدول-٦) مقدار المساحات المزروعة خلال الموسم الصيفي من السنة ذاتها .

أما خلال سنة ٢٠١١ ، فلم يتغير الحال الا قليلا ، فقد بلغت نسبة المساحة المزروعة خلال الموسم الشتوي منها ٤,٨ ٪ من مجموع المساحة الصالحة في المحافظة . وهذه النسبة لم تزد عن نسبة الموسم ذاته خلال السنة السابقة الا بمقدار ١,٢ ٪ مما يعد تطورا بطيئا ، ولا يواكب حاجة السكان الغذائية او الظروف الدولية الراهنة . ولم يشغل محصول الحنطة خلال سنة ٢٠١١ الا نسبة ٦٥,١ ٪ من مجموع الاراضي المزروعة خلال تلك السنة في موسمها الشتوي (يلاحظ الجدول ٥) ، ونسبة ٣,١ ٪ من مجموع الاراضي الصالحة في المحافظة .

وخلال الموسم الصيفي من السنة ذاتها ، كانت نسبة المساحة المزروعة بالحبوب الغذائية ٤٠,٧ ٪ من المساحة المزروعة بمجموعها الكلي ، ولم تتجاوز نسبة المحاصيل الصناعية ١٣,٥ ٪ في وقت بلغت خلاله نسبة مساحة الدرنات ١٣,٢ ٪ ، في حين كانت نسبتا مساحتي الخضروات الصيفية والعلف الحيواني ٣١,٩ ٪ ، ٠,٧ ٪ على التوالي . ولو اعتبرنا سنة ٢٠١٠ اساسا وسنة ٢٠١١ مقارنة بهدف تقصي حقيقة التطور الحاصل في المساحات المزروعة بالمحاصيل المذكورة في الجداول (٣ - ٦) التي تمثل تلكما السنتين بموسمي كل منهما ، لوجدنا مفارقات تستحق الإشارة . فخلال الموسم الشتوي تطورت مساحات بعض المحاصيل في سنة المقارنة تطورا ايجابيا شمل الدرنات والعلف الحيواني والخضروات المغطاة بنسب ٥,١ ٪ ، ١,٣ ٪ ، ٠,١

جدول-٥: المساحات الصالحة المزروعة فعلا خلال الموسم الشتوي من سنة ٢٠١١ بحسب الشعب الزراعية في محافظة الانبار .

الشعبة الزراعية	مساحة الحبوب (دوم)(*)	مساحة الدرنات (دوم)(*)	مساحة العلف الحيواني (دوم)(*)	مساحة الخضر الشتوية (دوم)(*)	مساحة الخضروات (دوم)(*)	مجموع المساحة المزروعة (دوم)
الكرمة	٨٣٣٦٠	٤٢٣٥	٥٠٩٥	١١٠١٥	٢٧٥٥	١٠٦٤٦٠
الفلوجة	١٧٨١٠	٣٤٨٠	١٣٠٠	٤٥١٥	١٢٧٠	٢٨٣٧٥
الصفلاوية	١٩٥٠٠	١٩٤٠	٢٣٠٠	١٠١١٥	٢٨٠٥	٣٦٦٦٠
العامرية	٤٦٤٠٠	١١١٢٧	٤٨٣٤	١٢٨٢٤	٥٤٤٤	٨٠٦٢٩
الخالدية	١٥٥٠٠	٤٠٠	١٦٣٠	٦٨٧	٢٥	١٨٢٤٢
الرمادي	٩٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٦٨٥٥	٥٩٢٦	١٣٧٠	١٥٦١٥١
هيت	١٣٥٥١	١٤٠	٦٢٥	١١٩٤	١١٣	١٥٦٢٣
البغدادي	٨٠٢٠	٤٧٥	٧٣٦	١٠٢٠	٣٠	١٠٢٨١
حديثة	٣٩٤٦	٢٦٦	٣٣١	٢٠٠	٢٤	٤٧٦٧
عنة	٧١٧٠	٣٣٠	(**)	٩٢٣	(**)	٨٤٢٣
راوة	١٤٨٣٤	٥٤	٩٠	٥٥	٥	١٥٠٣٨
القائم	٧١٠٢٩	٦٥٨	١٢٤٦	٥٢٧	٢٨	٧٣٤٨٨
الرطوبة	١١٥٠	(**)	(**)	(**)	(**)	١١٥٠
المجموع الكلي	٣٩٢٢٧٠	٦٥١٠٥	٣٥٠٤٢	٤٩٠٠١	١٣٨٦٩	٥٥٥٢٨٧

المصدر : مديرية الزراعة في محافظة الانبار، قسم التخطيط والمتابعة ، سجلات المساحة و الانتاج النباتي ، ٢٠١١ ، (داخلية غير منشورة

(*) : تشمل هذه المساحات على المحاصيل ذاتها المذكورة في هامش (الجدول-٣) وبحسب التسلسل ذاته . (أما مساحة الحبوب فهي تخص محصولي الحنطة والشعير فقط منها ٣٦١٩٠٠ دونم مزروعة حنطة والباقي ٣٠٣٧٠ دونما مزروعة شعيراً) .
(**) : لم ترد بيانات حكومية عن مساحة المحصول في تلك المناطق .

جدول-٦: المساحات الصالحة المزروعة فعلا خلال الموسم الصيفي من سنة ٢٠١١ بحسب الشعب الزراعية في محافظة الانبار

الشعبة الزراعية	ساحة الحبوب الغذائية (دوم)(*)	مساحة المحاصيل الصناعية (دوم)(*)	ساحة لدرنات (دوم)(*)	مساحة الخضروات الصيفية (دوم)(*)	مساحة العلف الحيواني (دوم)(*)	مجموع المساحة المزروعة (دوم)
الكرمة	١٣٠٢٠	٧٦٧٥	٢٧٣٠	١٠٠٠٠	(**)	٣٣٤٢٥
الفلوجة	٥٢٥١	١٢٢٥	٣٣٨٠	١٣٦٠٠	٥٥	٢٣٥١١
الصفلاوية	٥٤٥٠	١٣٦٠	١٨٣٠	١٢٦٤٠	٣٤٠	٢١٦٢٠
العامرية	٢٢٨٦٩	٥٩٦	١١٦٣٤	٧٧٠٢	١٥٠	٤٢٩٥١
الخالدية	٢٢٠٠	٤٠٠	٣٠٠	١٧٨٥	(**)	٤٦٨٥
الرمادي	١٣٣٩١	٨٨١١	٣٨٠٠	١٠٧٠٩	(**)	٣٦٧١١
هيت	١٩٠٣	١٠٣٤	١٣٥	٣٠٧٥	١٠٠	٦٢٤٧
البغدادي	١٠٢٨	٢٤٩٥	٢٢٦	٢٠١٤	٢١٠	٩٥٧٣
حديثة	٧٢٣	٢٩٥	١٤٩	٥٨٢	٢٩٥	٢٠٤٤
عنة	٢٠٠	(**)	١٠٥٠	٢٤٥	١٥٠	١٦٤٥
راوة	٥٠٢	٧٩	٦٧٥	٢٦٦	(**)	١٥٢٢
القائم	١٦٩٥٣	٣٦٣٣	١٠٣٤	٢٦٣٩	٤١	٢٤٣٠٠
الرطوبة	(**)	(**)	(**)	(**)	(**)	(**)
المجموع الكلي	٨٣٤٩٠	٢٧٦٠٣	٢٦٩٤٣	٦٥٢٥٧	١٣٤١	٢٠٤٦٣٤

المصدر : مديرية الزراعة في محافظة الانبار، قسم التخطيط والمتابعة ، سجلات المساحة و الانتاج النباتي ، ٢٠١١ ، (داخلية غير منشورة) .

(*) : تشمل هذه المساحة على المحاصيل ذاتها المذكورة في هامش (الجدول-٤) وبحسب التسلسل ذاته .
(**) : لم ترد بيانات حكومية عن مساحة المحصول في تلك المناطق

سنة واحدة من المحصول ١٧٣٠٤٠ طناً . وبما ان مساحة محصول الحنطة خلال تلك السنة كانت ٣٦١٩٠٠ دونم ، فهذا يعني ان انتاج المحصول كان ١٠٨٥٧٠ طناً . وبالمقارنة بين المتوافر والمطلوب فإننا نجد عجزا يبلغ ٦٤٤٧٠ طناً . وهذا يعني ان نسبة مساهمة انتاج المحافظة من المحصول لا تتجاوز ٦٣ ٪ فتكون نسبة العجز ٣٧ ٪ خلال السنة ذاتها . ويترتب على ذلك كله ان انتاج محافظة الانبار من الحنطة يعيل سكانها لمدة سبعة اشهر ونصف ، ويعجز عن اعالتهم لمدة اربعة اشهر ونصف وذلك في ضوء معيار بطاقة التموين ومعدل غلة المحصول ومساحة الحنطة الواردة في (الجدول-٥) . ان تعويض هذا العجز يتطلب زراعة المحصول في مساحة اضافية تبلغ ٢١٤٩٠٠ دونم (مع افتراض التوسع الافقي وثبات معدل الغلة) . وهذه المساحة الاضافية لاتعادل الا نسبة ١,٨ ٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في محافظة الانبار الواردة بياناتها في الجدولين (١ ، ٢) .

ومن الأهمية بمكان ان نذكر هنا ان المحافظة تتمتع بميزة نادرة هي توافر الاراضي الصالحة للزراعة والانتاج الغذائي ، وهذا يؤهلها للتوسع الافقي . ومع قناعتنا بأهمية الزراعة الحديثة وتوسعها العمودي ، غير ان هذا الامر يبدو بعيد المنال لدى المزارعين في ارياف الانبار . ومن عقبات هذا التطور هو ارتفاع الكلفة وضعف الثقافة الزراعية العامة، مع ضعف مستوى الاقتصاد الريفي. وفوق كل ذلك فما برح المزارع الريفي اسير تقاليد زراعية متوارثة تضرب جذورها في القدم، فأضحى ازاءها رهن طوق لايجد لكسره حولا ولا للخلاص منه سيلا .

ان من الضروري ان نؤكد على اهمية التفاعل مع معطيات البيئة واستثمار كل ما هو متاح منها لمصلحة الانسان بطرائق واساليب علمية توازن بين الاستفادة والاستدامة ، ذلك ان الأجيال القادمة هم شركاء ولهم حق مشروع في موارد بلدهم . وتبقى مسألة غذاء السكان تحتل المرتبة الاولى في الاهمية وذلك لخطورة ما ينجم عن الجوع من كوارث تمس امن البلاد وتهدد استقلالها .

وليس من العقل والحكمة ان تبقى الاراضي الزراعية في المحافظة مهملة وتحت الشمس بلا زراعة ، يجاورها الفرات ويمر فيها من اقصى غربها الى اقصى شرقها ، ليكون مصير مائه هدرا صوب شط العرب والخليج العربي . اذ لم تبلغ المساحة الكلية لمحصول الحنطة في المحافظة خلال سنة ٢٠١٠ سوى ٢,٥ ٪ من مجموع اراضيها الصالحة للزراعة . كما لم تبلغ الا ٣,١ ٪ خلال سنة ٢٠١١ مع العجز الغذائي الذي اشرنا اليه . وهذا الاهمال لوحده مدعاة للتصحر الذي يزداد عند تظافر

درجة من المواكبة والتكافؤ بين الحالتين . وعلى الرغم من تعدد انواع ومنافذ الانتاج والاستهلاك في المحافظة مع التباين الحاصل فيهما ايضا ، غير ان الذي يهمننا بالدرجة الاولى من الانتاج الزراعي هو محصول الحنطة وذلك لعلاقته المباشرة بغذاء السكان اليومي ، وعدم الاستغناء عن رغيف الخبز .

ان عدد السكان في محافظة الانبار خلال سنة ٢٠١٠ ، كان ١٤٠٠٠٠٠ نسمة ، وان معدل النمو السكاني في المحافظة هو ٣ ٪ . وهذا يعني ان عدد السكان قد ازداد في خلال سنة واحدة عما كان عليه ، بمقدار ٤٢٠٠٠ نسمة . وعند الرجوع الى جدول المساحات المزروعة ، ويهدف المقارنة بين عدد السكان ومستوى انتاج الحنطة ، فان المعدل العام لغلة المحصول هو ٣٠٠ كغم / دونم (*) . وبما ان مجموع المساحة المزروعة بهذا المحصول خلال سنة ٢٠١٠ هو ٢٩١٩٣٥ دونما من مجموع مساحة الحبوب البالغة ٣١٢٨٩١ دونما (الواردة في جدول ٣) ، فان الانتاج الكلي هو ٨٧٥٨١ طن من الحنطة . ووفقا لقاعدة (١٠ كغم حنطة = ٩ كغم طحين في ضوء معايير البطاقة التموينية) ، فهذه الكمية لاتعادل سوى ٥٢ ٪ من استهلاك سكان المحافظة . ذلك ان حاجة السكان هي ١٤٠٠٠ طن في الشهر الواحد فيكون احتياجها السنوي من الحنطة ١٦٨٠٠٠ طن . وبذلك يتضح ان انتاج المحافظة الكلي يكفي لإعالة سكانها بحدود ستة اشهر، وهناك عجز يبلغ ٨٠٤١٩ طن ، ونسبة ٤٨ ٪ .

وازاء امر كهذا ، فان امام الجهات التخطيطية في السياسة الزراعية ، ان تضع في بالها احد امرين او كليهما معا ، الاول هو التوسع المساحي في زراعة الحنطة ، والثاني يتمثل في التوسع العمودي ورفع الانتاجية ، مع قناعتنا بتوافر دعائم واسس الامرين معا . ففي التوسع العمودي يكون من اليسير الانتقال الى اساليب الزراعة الحديثة والتعامل السليم مع وسائل الانتاج وفقا لمبادئ الزراعة العلمية المنسجمة ومنطق العصر واذا كان لا بد من اتباع الامر الاول - اي التوسع الافقي - فان اكتفاء سكان المحافظة وتوفير حاجتهم السنوية من الحنطة لايتطلب اكثر من اضافة مساحة لهذا المحصول هي ٥٦٠٠٠٠ دونم . وهذه المساحة الاضافية لاتعادل الا نسبة ٤,٨ ٪ من المساحات الصالحة للزراعة المتوافرة في المحافظة (يراجع الجدولان ١ ، ٢) . بيد ان سلوك الامرين معا هو اجدى نفعاً واسلم عاقبة واقوم سيلا .

أما خلال سنة ٢٠١١ ، وبموجب المعايير السابقة، فإن الكمية اللازمة لكفاية سكان المحافظة من الحنطة لمدة شهر واحد هي ١٤٤٢٠ طناً ، وما يكفي اعالتهم خلال

(*) : هذا هو المعدل العام المعول عليه في محصول الحنطة المتداول في الدوائر الزراعية ، وهو متباين بين منطقة واخرى لاسباب وعوامل بشرية اصلا مع الثبات النسبي في العوامل الطبيعية .

بالانسان الى الدرجة التي شوهدت وجه الارض بحثا عن
مكامن الحجر والحصى والرمل.
وازاء كل ما تقدم من دلائل وشواهد ، نخلص الى
حقيقة مفادها ان الانسان الذي جعله الله تعالى خليفة في
الارض ، قد اساء لخلاقته وخرج عن شروطها . فما
عهدنا خليفة في التاريخ ينأى عن الاصلاح والاعمار
ويسارع الى التخريب والدمار.

مفارقات في السياسة الزراعية :

في سياسة الدولة الزراعية - ومنها الخطط الزراعية
في محافظة الانبار - مفارقات لا يمكن تجاوزها ، بل انها
توجب الاشارة والوقوف عندها بامعان بهدف تقصي
اسبابها والتنبيه الى مخاطرها ووضع الحلول التي تنسجم
وعلاجها . ومن المفارقات الخطيرة التي تترتب عليها
نتائج سيئة للغاية ، تلك التي تتعلق بغذاء السكان وعدم
الموازنة بين الانتاج والاستهلاك في ابرز مفاصل المائدة
الغذائية الاعتيادية لدى السكان وهو رغيف الخبز ، الذي
يتعلق امره بمحصول الحنطة في المحافظة على مستوى
المساحة ومعدل الغلة والانتاج .

وإذا كان اصحاب القرار في شؤون السياسة الزراعية
، لا ينظرون الى ترابط حلقات النمو السكاني والاستهلاك
الغذائي في ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية
ولاسيما ازمة الغذاء وشبح الجوع ، فان ذلك خطأ فادح .
وما على الباحثين في مثل هذه الامور الا تأشير الخطأ
ووضع المعالجة المناسبة ويبقى الامر عند القرار
السياسي من حيث التخطيط والتنفيذ والادارة .

ولو رجعنا الى الاحصاءات الحكومية الواردة في
جداول هذا البحث ، لوجدنا تناقضا صريحا بين الامكانيات
الطبيعية المتوفرة ، وما يقابلها من جهود بشرية قاصرة
لا توازيها ولا تنسجم معها البتة . ومعنى هذا ان الخلل
ليس في الطبيعة وانما في الانسان ذاته ، الذي لا يتجاوب
مع المعطيات الطبيعية المتاحة ، واستثمارها بجهد يوازي
اهمية اقتصاده وبخاصة انتاجه الزراعي ، الذي يأتي في
طليعته محصول الحنطة .

ان من اقرب الامثلة على قصور الجهد البشري في
محافظة الانبار ازاء الاراضي الصالحة للزراعة وانتاج
الغذاء ، تلك الواردة في (جدول-٢) . فعلى الرغم من
صحراوية اراضي المحافظة ، غير ان الاراضي
الصالحة للزراعة والانتاج تبلغ ١١٤٣٧٠٠٠ دونم وهذا
يعادل ٢٠,٤ ٪ من المساحة الكلية لها . بل ان من
التناقض الصريح ان نجد ان هذه المساحة الصالحة
المتوفرة في جميع اقصية ونواحي المحافظة ، لم يستثمر
منها في الزراعة والانتاج الا نسبة ٣,٦ ٪ خلال الموسم
الشتوي من سنة ٢٠١٠ وكذلك نسبة ٤,٨ ٪ خلال الموسم
الشتوي من سنة ٢٠١١ . (يراجع الجدولان ٣ ، ٥) .
وبوسع المتتبع لهذه المفارقات ان يدرك مدى التذني في
النشاط الزراعي لدى سكان المحافظة وعدم مواكبة ماهو
متاح من عناصر الطبيعة لخدمة اكثر المفاصل الحيوية
في حياة الانسان المتمثلة بالغذاء وما يترتب على نقصه
من تبعات اجتماعية وسياسية . ولو كان الامر يتعلق بقسوة
الطبيعة وعدم وفرة الاراضي الزراعية الصالحة ، لوجدنا

العوامل البشرية مع عناصر الطبيعة ، وكان
الانسان يدعو آفة التصحر الى الشدة والنفوان نتيجة
ضيق الافق وضعف الادراك واهمال الخير العميم
التمثل بالتربة الزراعية التي لا يكون تعويضها امرا
يسيرا ، ولات حين مناص بعد فوات الاوان .

وليس التصحر بأمر طارئ او حديث ، غير ان
مشكلته في تفاقم مستمر ، وهي تواكب التقلبات المناخية
والارتفاع الحراري في العالم . فليس من الغريب ان تعقد
لها مؤتمرات دولية تعالج ابعاد هذه المشكلة الخطيرة على
مستوى الاسباب والنتائج . ويمكن ان نعد ظاهرة التصحر
من بين ابرز مشكلات الدول التي تعاني منها في الزمن
الراهن . بل انها تتسبب بمشكلات مزدوجة يجرب بعضها
بعضا . اذ يحيق التصحر بالاراضي المنتجة لغذاء السكان
ولا يمكن الاستهانة بالجوع وما يجره على الشعوب من
بلاء، فينجم عن ذلك الخضوع ابان المحن والازمات
تحت رحمة المضاربات والاحتكار الدولي . وما
تجربة الاتحاد السوفيتي (المنحل) عنا ببعيد .

أما في العراق ، والانبار تحديدا ، فإن ظاهرة التصحر
في توسع مستمر ، ليس في المناطق الزراعية
الصحراوية فحسب ، بل بدأت تظهر عيانا في الاراضي
الاروائية التي تشكل اقاليم المدن والمراكز الحضرية في
الاقضية والنواحي من المحافظة .

ومعلوم ان هذه الاراضي هي الظهير الاول في غذاء
السكان وهي المسؤولة عن رفق التجمعات البشرية
بانتاجها الزراعي .

وإذا كانت الاراضي الصالحة للزراعة في المناطق
الصحراوية في منأى عن مفعول عملية التناقد الشعري
نتيجة ارتفاع أرضها النسبي عن المياه الباطنية ، فإن هذه
ميزة لا تتوافر في مناطق السهل الرسوبي التي تجاور
الفرات وتشاركه الامتداد . فعلى الرغم من خصوصيتها
المعهودة ، غير ان عاملي انخفاض السطح وضعف
الانحدار ، كانا ابرز عوامل النفاذية الشعرية وسوء
الصرف مع التطرف الحراري صيفا ، فتدهورت
خصوصيتها مع الزمن . ومع شدة العوامل الطبيعية فقد
اصبحت العوامل البشرية ناصرا ومعينا لها من خلال
اهمال الزراعة وقلة الاستصلاح .

وفوق كل ذلك فقد انخرط عدد غير قليل من
المزارعين في سلك الجيش والشرطة . وبذلك امست
الاراضي التي كانت تغطيها الحنطة شتاء والخضروات
صيفا ، مساحات جرداء داكنة بفعل الملوحة ، او مساحات
تغطيها نباتات البر ومنها الشوك والحلفا والعاقول . ومع
هذه المأساة التي آلت اليها الاراضي الزراعية الاروائية
في السهل الرسوبي من المحافظة ، فإن الاراضي
الزراعية الصحراوية التي سلمت من الرشح والعملية
الشعرية ، هي اصلا تحت طائلة التعرية والتذرية الهوائية
باستمرار ونقل تربتها الزراعية . وهذه العملية الطبيعية
المستمرة ، يشد ازرها الجفاف والصيف الطويل ويسندها
الانسان من خلال القلة الواضحة في الزراعة الصيفية في
تلك المناطق مع توافر المياه الجوفية فيها . زيادة على
الرعي الجائر وعدم الالتزام بنظام الكنتور في الحراثة
وقطع الشجيرات لتوفير مادة الوقود . بل وصل العبث

- ٢ - العمل الجاد السريع على تلافي ضياع التربة الزراعية في السهل الرسوبي من المحافظة .
- ٣ - ضرورة التوسع الزراعي العمودي وتحديث اساليب الانتاج بما ينسجم ومنطق العصر .
- ٤ - تؤكد على ضرورة انتاج الحنطة التي تشكل دعامة المائدة اليومية .
- ٥ - اتباع أسلوب المكافآت النقدية والعينية للمزارعين المبدعين زراعاً ونتاجاً .
- ٦ - استثمار الاراضي الصالحة الصحراوية واعتماد المياه الجوفية في إروائها .
- ٧ - إدخال سلالات وراثية من البذور بما ينسجم ويتلاءم وبيئة المحافظة .
- ٨ - الاستعانة بكوادر جامعة الانبار من ذوي الخبرة والاختصاص في العمل الزراعي .
- ٩ - الزام ذوي الدخول البديلة - من الريفيين فقط - بزراعة اراضيهم وبخاصة افراد الشرطة والجيش .
- ١٠ - الاكثار من الزراعة المغطاة بهدف توفير الخضروات محليا وعدم الاعتماد الكلي على المستورد منها .
- ١١ - تشجيع انتشار الزراعة الصيفية لدورها الاقتصادي وتنشيط التربة امام التعرية الهوائية .
- ١٢ - العمل بخطى حثيثة على مكافحة التصحر او على الاقل الحد من عنفوانه المتواصل .

المصادر العربية

- ١ - وزارة الري ، مديرية المساحة العامة ، الخريطة (١)، ٢٠٠٠ ، (الخارطة-٢) ١٩٩٤ .
- ٢ - وزارة الزراعة ، مديرية الزراعة في محافظة الانبار ، قسم التخطيط والمتابعة ، سجلات المساحة والانتاج النباتي ، ٢٠١٠ - ٢٠١١ . (داخلية غير منشورة) ، الجداول (١ - ٦) .
- ٣ - مكتب بلانار ١٩٧٩ . تخطيط اقليم اعالي الفرات ، (الخارطة-٣) ، .

المصادر الانكليزية

- 1 - Sahu D.D . , Solanki R.M., 2008. Remote Sensing Techniques in Agriculture , Agrobios - India ,
- 2 - Kohnke Helmut , Anson R. Bertrand , , 2009. Soil conservation , Biotech Books , Delhi
- 3 - Das .N.R , 2008.Tillage and Crop production , Scientific Publisher , India ,.

لواضعي الخطط الزراعية عنرا مشروعا ، أما ان تفتح الطبيعة منافذها بهبة الاراضي الزراعية وتدعو الانسان فتجده معرضا عنها مدبرا عن خيرها فذلك امر غير مقبول . واذا كان التصحر في محافظة الانبار في توسع مستمر ، فاننا نخشى ان ثمة تصحرا فكريا يلوح في الافق القريب . فليرحم الله التربة الزراعية المنتجة ، ومياه الفرات الخالد ، وعوائد النفط الضائعة ، وعليها جميعا من اولي الالباب سلام .

الاستنتاجات:

- في نهاية مطاف هذا البحث ، يمكن استنتاج ما يلي :
- ١ - تمتلك محافظة الانبار مقومات الزراعة والانتاج ،مدعومة بملايين الدونمات من الاراضي الزراعية .
 - ٢ - ليس ثمة توازن بين المعطيات الطبيعية المؤهلة للزراعة ، والجهود البشرية المطلوبة ازاءها .
 - ٣ - تشكل سياسة الدولة الزراعية ، العمود الفقري للنهضة الزراعية ، لكنه مكسور اصلا .
 - ٤ - تنتج محافظة الانبار محصول الحنطة ، لكن معدل نمو انتاجها لا يواكب معدل نمو سكانها السنوي .
 - ٥ - ان نسبة الاراضي الزراعية المتروكة في المحافظة تتراوح ما بين ٩٣,٥ ٪ - ٩٥,٥ ٪ سنويا .
 - ٦ - ان الاراضي الزراعية المتروكة ، مصيرها التصحر لامحال وفقا للدلائل المشهودة .
 - ٧ - ان سكان المحافظة قد تحولوا تدريجيا مع الزمن من شعب منتج الى افواه وبطون مستهلكة فحسب .
 - ٨ - تسهم العوامل البشرية وتشد ازر العوامل الطبيعية في تصحر مناطق الزراعة الاروائية .
 - ٩ - ليس ثمة ارتباط بين مقدار المساحة الصالحة ، ومقدار المساحة المزروعة في مناطق المحافظة .
 - ١٠ - تؤثر بدائل الدخول وعدد افراد العائلة ومدى ارتباطهم بدوائر الدولة،تاثيرا ملموسا في العمل الزراعي.
 - ١١ - ليس انتاج المحاصيل الصناعية بالمستوى المطلوب ،وهي المادة الأولية للصناعات الزراعية المحلية .
 - ١٢ - قصور مطلق تجاه مشكلة التصحر الذي يهدد السكان بالجوع في عقر دارهم .

التوصيات:

- في نهاية البحث نرى ضرورة الايحاء بما يلي :
- ١ - إعادة النظر ببعض مفاصل وحلقات السياسة الزراعية القائمة .